حتى الا يتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات
الواردة مع الواو لمزيادة الوصوق كقوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي و
التاكيد الواردة بالفاء اوثم بمجرد التجرد والارتقاء ونحو
بالله فبالله ووالله ثم ووالله وكون المعطوف على
الصفة مثل جائني زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية ممنوعة كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع
من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلامين المقتضيين
ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر مما يقبل به واحد
وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا وان
الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
لمطلق الجمع سطلقا والفاء له مع الترتيب بلا مهلة
وتراخ فتكون للتعقيب وثم للترتيب مهما وحق
له معهما ايضا لكنها فيه اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية
كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع
ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لمن يجعل غاية للفعل
المتعلق بالكل ويدل لانتهاء الفعل عليه على شمول جميع
اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج
حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتقال الناس بوجودهم
وتقدم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر

كذلك

كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما عند معين
عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا
فالاوان قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكونان حينئذ
للمعين عنده بخلاف ام المتصلة فانها لازمة للهمزة ولو
تقديرا يليها احد المتساويين والاخر وجاب باحد بتعيين
احدهما او كليهما او نفيهما لا يعم اولا لانها انما استعمل فيما
علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فبسطه والمنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر
نحو انها لابل امرشاء وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ولا النفي ما اوجب للاول نحو جائني زيد لا عمرو
فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الاثبات كجاء في زيد
بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله
كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على اخر ولكن في
عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قالي زيد لكن عمرو
اي قام عمرو فهو نقيض لا في عطف الجملة للاثبات بعد
النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جائني زيد لكن عمرو
لم يجئني وما جائني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق
النفي واذا عطف اي العطف بالحروف او وقع على الضمير
المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل
فانه لا يشترط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويقبح
تركه يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون
الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)